

III وثائق بريطانية III

الرق في جنوب الجزيرة العربية

- (١) الرق في مطارحات المجلس الأعلى لاتحاد الجنوب العربي، عام ١٩٦٣ م .
- (٢) مرسوم نظام الرق في دولة الشحر والمكلا (القعيطية)، الصادر في عام ١٩٣٩ م .
- (٣) مرسوم نظام الرق، لعام ١٩٥٦ م، في السلطنة العوذلية .
- (٤) مرسوم يستقطب تجارة الرقيق؛ صادر عن مجلس الوصاية، في العوالق السفلى .
- (٥) مكاتبات بين حاكم مستعمرة عدن وإمام صنعاء - عام ١٩٣٤ م - تدور حول الإتجار بالعبيد .

حكومة اتحاد الجنوب العربي

مذكرة المجلس الأعلى

رقم ١٤٩ لعام ١٤٦٣

التاريخ : ٢٢/٧/٦٣

٦٣/٧/٦٣

١٢٩

الرق

سيكون أعضاء المجلس قد علموا بأن كلاً من حكومتى المملكة السعودية والنظام الجمهوري في اليمن أصدرتا في الأشهر الأخيرة تصريحات حكومية بأنه في نهاية ثلثة الحكومتين السعودية واليمنية إلغاء الرق في كل من بلديهما . وفي شهر ديسمبر الأخير وأثناء نقاش دارق الامم المتحدة في لجنة حقوق الانسان ادعى مندوب الاردن بأن الرق لا يزال يمارس في الجنوب العربي ، وقد تبين ذلك التأنيد أسئلة أثيرت في البرلمان البريطاني في شهر فبراير الاخير مرة أخرى في شهر مارس حول الرق في الاتحاد والمحبة .

٢- اتنا جميعا نحلم بأن التهمة التي وجهت بأن الرق موجود في الجنوب العربي ليس لها في الواقع أى أساس وأنه لمن التعقير أن يقال بأن الحالة هنا يجب أن تقارن في أى حال من الاحوال مع الحالة في السعودية واليمن وحيث في الحقيقة لا يزال الاسياد في السعودية يزارلون حقوقهم التقليدية على العبيد . فالحالة هنا كما سيقدر ذلك أعضاء المجلس تختلف تماما . والحقيقة أنه وفقاً لمبيلات مكتب الخدوب السامي (الاتحاد) اكتشفت ست حالات فقط من العتابة بالعبيد أو الاسترقاق في الثمان السنوات الاخير ومن هذه واحدة فقط . حدثت في عام ١٩٥٩ . لذلك فان سجل الاتحاد فيما يخص الرق مثال ناصح بالنسبة للبلدان المجاورة . وعلى كل حال فدهما كان السجل ناصحاً كما يعلم الاعضاء جيداً فان خصوم الاتحاد سوف ينتهزون كل فرصة لتلويث سمعة والمتمسوس أنه في حالة عدم وجود تصريح رسمي من قبل المجلس الأعلى يحرم الرق سببياً مثل هذه الفرصة . لقد سبق لنا أن رأينا كيف أن موضوع الرق في الجنوب العربي قد أثير في الامم المتحدة والبرلمان البريطاني ولاشك أنه سيثار مرة أخرى والواقع أنه بالرغم من أن الحقائق حول الرق محروسة لدينا الآن ، أي رد على التهم الموجهة لن يكون مقبلاً طالما ضلل المجلس الأعلى صافياتهم هذا الموضوع البالغ الأهمية . والمعروف أن موضوع تشريع الرق في جميع أشكاله موضوع تقرره الولايات ولكن في الوقت ذاته فان أى تصريح يصدره المجلس الأعلى ضد الرق وقرار يحد تلك الولايات التي لم يسبق لها عمل ذلك لن تشريع ضد هذا الشر سيؤثر له وزن له قيمته في المجال العالمي بل لا ين أى إجراء تقوم به الولايات لذلك حده .

يتبع - ٢ -

-٢-

لهذا لك يطالب من أعضاء المجلس الموافقة على البهتان التالي :

" لقد استمرعى اهتمام المجلس الاعلى المزام التي أعطيت في الامم المتحدة ومن ثم في البرلمان البريطاني بأن الرق لا يزال يمارس في داخل نطاق حدود الاتحاد . ان المجلس الاعلى يوجب في أن يعلن بأنه يدحض هذه التهمة دحضاً تاماً ويؤكد بأن سجل الاتحاد في هذا الموضوع يغرب مثلاً يمكن أن تتبعه أيضاً بلدان كثيرة أخرى في الشرق الأوسط وفي غيره . وأن المجلس الاعلى وهو يدرك الضرر الذي لحق بسمعة الاتحاد الحسنة من جراء هذه المزام يود في أن يجزم من جديد عن اعتقاده بأن الحرية حق طبيعي لكل انسان وكذا ايضاً بكرامة وقيمة الانسان . وبالإضافة فان المجلس الاعلى بهذا يصرح أن مزاولة الرق أو امتلاك شخص لآخر وشراء أو بيع أو استبدال شخص بآخر مفسوت كلية لديه ولذلك بحث جميع الولايات الأعضاء من لم يسبق لها أن تفعل ذلك أن تتخذ اجراء عاجل لسن تشريع ضد مزاولة شمس الرق .

ان المجلس الاعلى على علم تام بأن عدم وجود تشريع موجه بصورة خاصة ضد الرق في بعض الولايات سببه أنه لم توجد قط الضرورة لئلا هذا التشريع . كما أن المجلس يعلم بأن ادخال مثل ذلك التشريع في هذا الوقت المتأخر قد يأخذ الأشخاص ممن أعتدوا معلومات خاطئة بأنه اعتراف بأن الرق موجود فعلاً في الاتحاد . وعلى كل يرغب المجلس الاعلى أن يسجل اعتقاده الراسخ بأن أية تهمة من هذا النوع يمكن دحضها بالحقائق وأنه في مسألة تمس حقوق الانسان الأساسية لكل مواطن يجب على كل ولاية في الاتحاد أن تدل عن مقبتها للرق ولديها الوسائل لمحاربتها اذا ما دعت الحاجة .

٣- ولمعلومية أعضاء المجلس فانه وفقاً لسجلات مكتب وكيل المندوب الخاص بوجود لدى الولايات التالية تشريع يحارب الرق وهي سلطنة العوازل وسلطنة الفواقي السفلى وشيخة الموالق العليا ، غير أنه لا يوجد في تلك التشريعات ما يمنع منها صريحاً امتلاك العبيد وتفرق مع هذه المذكرة نسخاً من تلك المراسيم النارية وكذلك نسخة من مرسوم (نظام) الرق للدولة القطيفية لعام ١٣٥٧ هجرية . ويقترح بأنه اذا ما وافق المجلس على مسودة البيان المذكور اعلاه يجب أن تعدل في التعديلات للدمى الصام لأن يعد نموذج لمرسوم يكون على أساس تشريع الدولة القطيفية لتقدمها الى الولايات مع اقتراح بأن يستعمل كنموذج لأي تشريع يوضع ضد الرق .

يتمتع -٣-

—٣—

- ٤- ولا يختصار الموضوع يطلب من المجلس الاعلى:
- (أ) أن يوافق على اصدار الهنيان كما هو عليه في الفقرة الثانية أعلاه ، و
- (ب) أن يصدر تعليماته للصدع العام لأن يصدر تصود لتشريع يكون على أساس ذلك الذي للدولة التخطيطية لتقدمه للولايات لتنظرفيه بصورة عاجلة .

وزير دولة لشئون المجلس الاعلى بالنيابة

وزارة شئون المجلس الاعلى
الاتحاد

دولة الشحر والمكلا القمبية

(نسخة)

موافقون

صالح بن غالب

سلطان الشحر والمكلا

١١ ذو الحجة ١٣٥٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم ٧ لعام ١٣٥٢ هـ

تاريخ الشروع

٢ محرم ١٣٥٨ هـ

٢٢ فبراير ١٩٣٦ م

وضع صاحب المظلة سلطان الشحر والمكلا .

بما أنه بمقتضى التعهدات المبرمة في عام ١٢٧٩ بين الحكومة البريطانية وصالح محمد نقيب صاحب المكلا وعلی بن ناجی نقيب صاحب الشحر حظرا استيراد وتصدير العبيد من بلاد الدوضيون النفاضة بنا ، وما أنه بموجب اتفاقيات أخرى عقدت في عام ١٢٩٠ بين الحكومة البريطانية وصالح محمد نقيب صاحب المكلا وصيد الله بن عمر القمبي مع جدنا عوض بن عمر وصالح بن عمر القمبي أكدّت هذه الاتفاقيات الى الأبد ، وما أننا أكدنا هذه الاتفاقيات وصرحنا أيضا بأن جميع العبيد الذين ينشدون الحرية يجب أن يملأوها .

وما أننا مقتضون بأن أغلبية العبيد اذا لم يكن جميعهم الموجودين في هذه البلاد الآن ليسوا مملوكين بصفة شرعية تحت ظل الشريعة .

وما أن تدبروا العبيد أدر محمود جدا :

لذلك فاننا نصر ، بعد أن نظرنا في هذه المسألة بكل عناية من جميع

وجوهها ، المرسوم التالي :-

الاسم (١) يسمى هذا المرسوم مرسوم نظام الرق لعام ١٣٥٢ المختصر

تأكيد (٢) تؤكد جميع الترتيبات السابقة الخاصة بتثبيد أو إخلاء تجارة العبيد الترتيبات السابقة والرق .

نعم العرا (٣) يحظر شراء وبيع العبيد كما أن بيع وشراء العبيد لي يعتبر بأنه يخول أو البيع حق امتلاك قانوني للعبيد .

يتبع -٢-

-٢-

- ٤- تسجيل
العبيد
يطلب من جميع مالكي العبيد الذين ملكوا عبيد هم منذ زمن طويل أن يسجلوهم لدى أقرب ممثل لحكومتنا . ولن يحترف بحق امتلاك العبيد مهما كان إذا لم يسجلوا قبل ١ صفر عام ١٣٥٨ هـ .
- ٥- امتلاك
العبيد
المستوردين
ممنوع
أي شخص يوجد أن في حوزته عبداً سبي أو استورد حديثاً سيكون مشمهاً بدنب ضد هذا المرسوم .
- ٦- الطلب
لاجل
التحري
أي عبيد يوقف في التحضر عليه أن يتقدم بطلب لذلك إلى أقرب ممثل لحكومتنا أو إلى مستشارنا المقيم .
- ٧- أوراق تحري
العبيد
سيعطى العبيد الذين يتقدمون بمثل هذه الطلبات ورقة تحري ولكن لا يجوز لهم عند ذلك أن يعودوا إلى أسيادهم السابقين الا بتصریح من حكومتنا .
- ٨- توقيع
الأوراق
العبيد
الخاصة
بتحريهم
يجب على الأسياد الذين يحتلون عبيد هم الحرية أن يحصلوا على توقيع مؤيد للأوراق وأن يسجلوها لدى أقرب ممثل لحكومتنا ذلك إذا رغب العبيد في البقاء والعمل معهم .
- ٩- استرجاع
العبيد
الآبقين
ممنوع
لا يجوز أن تتخذ خطوات لاسترجاع عبيد آبق أو جارية آبقة إلى سيدهما .
- ١٠- رهن الاشخاص
غير مصترف به
لا يحترف برهن اشخاص أنفسهم كعبيد .
- ١١- أطفال
العبيد
أطفال
العبيد
أن أطفال العبيد أحراراً وخاضعون لرعاية أبويهم فقط .
- ١٢- التطبيق
الاشخاص عامة المملوكين كعبيد
يطلب هذا المرسوم على العبيد والجنود والعبيد الهنود وعلى جميع الاشخاص عامة المملوكين كعبيد .
- ١٣- المقصات
على الجنب
أي اشخاص يخالفون هذا المرسوم أو أية ترتيبات سابقة أصدرها لها في مادة ٢ سيقاقبون بغرامة قدرها ١٠٠٠ روبية و/ أو سجن قد تمتد مدته إلى ١٠ سنوات و/ أو نفس .

السلطنة الصودانية

تاريخ المشروع

(١١ فبراير ١٩٦٣)

الاسم المختصر ١. يسمى هذا المرسوم مرسوم نظام الرق لعام ١٣٥٦ هـ (١٩٥٦ ميلادية)

حظر الشراء ٢. يحظر شراء وبيع العبيد ولن يصح بيع أو شراء العبيد أنه يعطى
أو البيع حق التملك القانوني للعبيد .

حظر امتلاك ٣. أى شخص وجد يمتلك عبداً سبى أو استورد حديثاً سيكـون
العبيد متهماً بذنوب ضد هذا المرسوم .
المستورد ين

أوراق تحرير ٤. سيفقد العبيد الذين يتقدمون بطلب ورقة تحرير ولكن لا يجـوز
العبيد أن يعودوا إلى أسيادهم السابقين الا بتصريح من سلطنتنا .

توثيق مؤيد ٥. يجب على الأسياد الذين يحررون عبيد هم أن يتحصلوا على توقيع مؤيد
لأوراق وأن تسجل لدى أقرب ممثل لسلطنتنا وذلك اذا رغب العبيد
العبيد الخاص بتحريرهم فى البقاء والعمل معهم .

حظر استرجاع ٦. لا يجوز أن تتخذ أية خطوات لاسترجاع عبيد آبق أو جارية آبقة إلى سيدهما
العبيد السابقين

رهن الاشخاص ٧. لا يصترف برهن أشخاص أنفسهم كعبيد .
غير معترف به

أطفال العبيد ٨. ان أطفال العبيد أحرار وخالصون لرعاية أبويهم فقط .

التطبيق ٩. ينطبق هذا المرسوم على العبيد والجوار العبيد الهنود وعلى جميع
الاشخاص عامة لعلوكيين كعبيد .

مقتطف من خطاب مساعد المستشار بأحـمـور

رقم ل أ / ٣٧ / ١٨ مؤرخ ٢٦ مارس ١٩٥٨

اجتمع مجلس الوصاية للعوالق السفلى في ٣٠ مايو ١٩٥٣ م
وتباحث في مسألة تجارة الرقيق وأجاز المرسوم التالي :

" يصدر مجلس الوصاية هذا المرسوم ليقتضى بأن لا شخص في حدود المنطقة :

(١) سوف يشتري أو يبيع أى عبدا .

(٢) سوف يصدر أو يستورد أى عبدا .

(٣) سوف يجعل من المرح عبدا .

(٤) أية مخالفة لهذا المرسوم سوف يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ألف

شطن أو بسجن لا تزيد مدته على ستة أشهر .

الادارة المتحدة لمشيخة الحوائق العليا وأهل خلفه

قانون رقم ٣ لعام ١٩٦٣

تجارة الرقيق :

٠١ ان بيع أو شراء أو استيراد أو تصدير بني الانسيان كعبيد داخل أو عبر حدود المشيخة وملحقاتها جريمة خطيرة تستوجب عقابا بالسجن لمدة لا تتجاوز خمسة سنوات أو بخرامة لا تتجاوز خمسة آلاف شلن أو تليها .

٠٢ يبدأ سريان هذا القانون من هذا اليوم فصاعدا .

توقيع : عبدالله بن محسن

نائب الادارة

في ٨ أغسطس ١٩٦٣

EXCHANGE OF NOTES

(1) *Lieutenant-Colonel Reilly to the Imam*

Your Majesty,

I have the honour to refer to my conversations with your Majesty's plenipotentiary relating to the present common desire of all enlightened nations to co-operate in the suppression of the slave trade, and to enquire whether your Majesty will enable me to convey to His Britannic Majesty's Government your Majesty's assurance that you will by every possible means assist them in their endeavours to prevent the African slave trade by sea.

(Respects.)

B. R. REILLY,

*His Britannic Majesty's Commissioner
and Plenipotentiary.*

Sana, February 10, 1934 (*Shawwal 25, 1352, A.H.*)

(2) *The Imam to Lieutenant-Colonel Reilly*

In the Name of God the Merciful and Compassionate

After tendering our sincere respects, in reply to your esteemed note dated the 25th Shawwal, 1352 (corresponding to the 10th February, 1934), wherein you expressed a desire to have assurances from our Government as to the prohibition of the slave trade, we inform your Excellency that we agree to the prohibition of the African slave traffic, and we will command all our Amils (Governors) to do their utmost to prevent it in all the Mutawakkili (Yemen) country and ports.

(Respects.)

(L.S.)

Sana, *Shawwal 25, 1352, A.H. (February 10, 1934).*